رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

أحمد محمد الحبيشي

Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

14 أكتوبر

14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الخميس 22 أبريل 2010 م - الموافق 7 جماد أول 1431 هـ - العدد 14797 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

عندما يكون الخروج إلى الشارع خيارا حضاريا.!!

أحمد غيلان

مثلما لم تستفد أحزاب اللقاء المشترك من تجاربها السابقة التي كشفت عن هشاشة حضورها الجماهيري من خلال الحجم الحقيقي الذي حددته أصوات الجماهير لهذه الأحزاب.. كذلك لم يستفد المؤتمر الشعبي العام من النتائج الكارثية التي كان أحد أسبابها ترك الشارع مفتوحا للمزايدين ودعاة الفوضى، الذين تسلقوا على ظهور أصحاب الحقوق والمطالب، وجيروا مظالم الناس، واستثمروا معاناة البسطاء وانحرفوا بالعمل الديمقراطي السلمي المشروع نحو إثارة الشعب والفوضى وترسيخ ثقافة العنف والكراهية والتحريض على الممارسات المحظورة دستوريا وقانونيا.

قلنا مرارا ونقولها اليوم مستندين إلى تجارب أكدت أن ترك الساحات الجماهيرية مسرحا لدهاقنة التسلق والتحريض سيحيل ميادين التجمهر من ساحات ديمقراطية للتظاهرات والاعتصامات والفعاليات ذات الطابع السلمي المطلبي المشروع، إلى ساحات للتعبئة المتطرفة والتحريض على العنف والدفع بالبسطاء وذوي المستويات الثقافية المتدنية إلى القفز على القوانين والتشريعات والثوابت .

وأكدنا مرارا وتكرارا أن تلك الأحزاب التي جبلت على ثقافة الإقصاء والأحادية وإلغاء الآخر ليس لديهم ما يمكن المراهنة عليه من زخم شعبي أو التفاف جماهيري، وأن تلك الفعاليات التي يقيمونها في الشوارع والساحات العامة ماهي إلا نوع من البحث عن التعويض لما يفتقدونه من زخم جماهيري، وأنهم إلى جانب ما يختلقون لأنفسهم من حضور جماهيري يسوقون به أنفسهم لدى الرأي العام، فإنهم لايترددون عن تضليل الجماهير ودفعها إلى ماهو أخطر وأكبر من التجمهر..ولسنا نأتي بجديد عندما نقول إن أعمال العنف والدعاوى الشطرية وثقافة الكراهية والسلوكيات المنحرفة على مختلف الأصعدة، لم تكن لتظهر بذلك الشكل المخيف لو أن تلك الأحزاب وجدت من يلجمها أو يواجهها جماهيريا، ليحد من ممارساتها التضليلية التحريضية البلطجية .

لقد أصبحت هذه الأحزاب تتصور وتصور للآخرين أنها تمتلك الشارع اليمني، وأنها وحدها القادرة على التواجد في الشارع بما لها من جماهير، وهو تصور خطير يجب التوقف عنده وإيقافه .

بل إنه تصور يحتم مواجهته جماهيرياً، فالأعداد التي تحشدها هذه الأحزاب إلى الساحات العامة لتمارس بها وعليها ومن خلالها كل ذلك الزيف، يمكن مواجهتها بنزول جماهيري وحشود شعبية، تفوق عشرات- بل مئات المرات- تلك الأعداد.

نعم نحتاج إلى مواجهة ذلك الزيف بنزول إلى الشارع يلتزم القيم الديمقراطية ويوضح الصورة الحقيقية للرأي العام الداخلي والخارجي، أن الشارع اليمني لايزال خارج سيطرة المتطرفين ودعاة الفوضى وحملة مباخر الفتنة والعنف والكراهية.

فهل يفعلها المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني ومنظمات المجتمع المدني التي ضاع صوتها بين ركامات زيف المشترك؟؟؟

لرعايتها الإعلامية لجميع الأنشطة التربوية والتعليمية

تربية المعلى تمنح 14 أكتوبر شهادة تقدير

عدن/ محمد الجرادي:

منحت إدارة التربية والتعليم في مديرية المعلى صحيفة (14 أكتوبر) شهادة تقديرية نظير المتابعة المستمرة والتغطيات الصحفية لجميع المناشط العلمية والتربوية والإبداعية.

جرى ذلك صباح أمس في الحفل الخطابي والفني الذي نظمته إدارة التربية بالمعلى بمناسبة يوم المعلم وتم فيه تكريم المعلمين والمعلمات النموذجيين والرعاة والداعمين لمسيرة التعليم في مدارس المديرية.

وفي تصريح أدلت به الأخت مريم شدادي مديرة إدارة التربية في المعلى للصحيفة قالت: يشرفني باسم إدارة التربية وجميع مدارس المعلى أن أمنح صحيفة (14 أكتوبر) هذه الشهادة التقديرية باعتبارها الراعي الرسمي لجميع المناشط الصفية واللاصفية وشهادة منا بمدى التطور المتسارع الذي شهدته الصحيفة خلال السنوات القليلة الماضية واثقين من أنها خلال الفترة القريبة القادمة ومع دخول المطبعة الصحفية الملونة واقع العمل ستصبح منبراً إعلامياً تفاخر به اليمن.

وأضافت: بهذه المناسبة يسرنا أن نتوجه بالشكر لهيئة تحرير الصحيفة وعلى رأسها الأستاذ أحمد الحبيشي رئيس التحرير واثقين من دعمه الدائم والمستمر لجميع المدارس كما عهدناه.

إقرار خارطة الدورة البرامجية الجديدة للقنوات والإذاعات اليمنية

صنعاء/ سبأ:

أقرت اللجنة العليا للتخطيط البرامجي بالمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون برئاسة وزير الإعلام رئيس مجلس الإدارة حسن اللوزي الخارطة البرامجية للقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية للدورة البرامجية الجديدة مايو - أغسطس 2010م.

وأقرت اللجنة في ختام أعمالها أمس البرامج المكرسة للاحتفاء بالعيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية 22 مايو المجيد و البرامج والمواد النوعية لشهر رمضان المبارك 1431 هجرية.

وركزت اللجنة في الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام على تقييم الدورة البرامجية يناير - إبريل 2010م ومشاريع خرائط الدورة البرامجية القادمة مايو - أغسطس 2010م والبرامج المكرسة للاحتفاء بالعيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية.

ووقف المجتمعون أمام البرامج والمواد النوعية لشهر رمضان المبارك 1431 هجرية، والأفكار الخاصة بالبرامج المتميزة والمتابعات المتعلقة بخليجي 20 تمهيدا لدورة سبتمبر - ديسمبر 2010م التي تصادف تنفيذ فعاليات الدورة الكروية الخليجية في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن.

وقد أثرى أعضاء اللجنة المواضيع المقدمة بالملاحظات والتصويبات التي من شأنها تلافي الأخطاء في الدورات القادمة و الاضطلاع بدور أكثر مسؤولية في تناول القضايا وتسليط الضوء على جملة من المهام والأحداث خلال الدورة الجديدة.

■ وزير الإعلام يترأس اجتماع للجنة العليا للتخطيط البرامجي

في فعاليات اليوم المفتوح للتوعية بأهمية صحة الأم ورعاية الأسرة بالحديدة

المشاركات يجددن الدعوة إلى سرعة إقرار قانون تحديد سن الزواج

الحديدة/ أحمد كنفاني:

دعت المشاركات في اليوم المفتوح للتوعية بأهمية صحة الأم ورعاية الأسرة الذي نظمه التحالف الوطني للأمومة المأمونة بالتعاون مع جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بتمويل من إدارة التنمية الدولية بقاعة اتحاد نساء اليمن في محافظة الحديدة صباح أمس.. دعت كافة أفراد ومؤسسات المجتمع إلى الوقوف صفاً واحداً للحد من ظاهرة الزواج المبكر التي مثلت عائقاً لحصول المرأة على حقها في التعليم والولادة الآمنة والعمل على إخراج مشروع قانون تحديد سن الزواج إلى حيز الوجود لما يترتب عن الوضع الحالي من مشاكل اجتماعية لا تحمد عقباها في هذا الجانب.

وطالبت المسؤولين في الدولة بسرعة إصدار قرار تحديد سن الزواج نظراً للحاجة الماسة إليه وخاصة في الوقت الراهن.

وقد شملت فعالية اليوم المفتوح للتوعية بأهمية صحة الأم ورعاية الأسرة التي أقيمت تحت شعار: "معاً من أجل أمومة مأمونة" عرض فلاشات توعوية ومحاضرات وحلقة نقاش شاركت فيها عدد من ممثلات منظمات المجتمع المدني وتناولت المشاكل التي تواجه المرأة في حياتها ومنها قضايا الزواج المبكر وقضايا الأمومة والطفولة وصحة الأم ورعاية الأسرة ناهيك عن إيجاد الحلول لهذه المشاكل.

حضر افتتاح الفعالية وكيل المحافظة المساعد حيدرة ناصر الجحماء ومنسق البرامج والأنشطة في التحالف الوطني للأمومة المأمونة الدكتور رامي طه المقطري وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

أكاديميون يطالبون بإطلاق اسم الهمداني على مركز أبحاث يهتم بتراث اليمن

صنعاء / سبأ:

طالب المشاركون في أعمال ندوة «الهمداني .. قراءات معاصرة » بإطلاق اسم العلامة والمؤرخ اليمني محمد الحسن الهمداني على مركز بحوث يهتم بتراث وتاريخ اليمن من تلك التي أنشأتها الجامعة أو التي هي بصدد إنشائها.

وأوصى المشاركون في ختام أعمال الندوة التي نظمتها جامعة صنعاء بمناسبة الذكرى الـ40 لتأسيسها بالإعداد لإطلاق موقع باسم الهمداني على شبكة المعلومات «الإنترنت» على أن يكون مقر الموقع في كلية الآداب بالجامعة، والعمل على جمع شعر الهمداني وتحقيقه وشرحه في ديوان يحمل اسمه.

ونوهوا بضرورة إخراج وطباعة البحوث والدراسات وأوراق العمل التي قدمت في الندوة في كتاب يحمل عنوان الندوة ويحرر تحريرا علميا ويوزع داخل الوطن وخارجه، وترجمة ما كتب عن الهمداني باللغات الأجنبية ونشره ضمن الكتاب الخاص بأعمال هذه الندوة.

ونبهوا بضرورة تشجيع طلاب الدراسات العليا في الجامعات اليمنية على الاهتمام بتراث الهمداني تحقيقا وتدقيقا وشرحا وتفسيرا ومقارنة تضم إسهاماته في الوصف الجغرافي واللغوي والاجتماعي لليمن والجزيرة العربية، ومتابعة البحث عن مؤلفات الهمداني المفقودة وتحقيقها وإخراجها.

وهدفت الندوة التي استمرت يومين إلى تسليط الضوء على إسهامات الهمداني العلمية المتنوعة وتجديد وسائل الاهتمام بها، وقراءة عصره قراءة موضوعية وفهمه في مساق التطور التاريخي لليمن فكرا وحضارة، واستلهام قيم الهوية والوحدة والحضارة في فكر هذه الشخصية.

وناقش 30 أكاديميا وباحثا من الجامعات اليمنية أكثر من 25 ورقة وبحثاً علمياً تناولت تحت ستة محاور عصر الهمداني القرنين الثالث والرابع الهجريين، علماء الآثار والأخبار عند الهمداني، الحياة الاجتماعية في اليمن في عصره، والأوضاع الاقتصادية كما عرضها الهمداني، وجغرافية اليمن والجزيرة عند الهمداني، والحياة الثقافية والفكرية في عصره.

وكان رئيس الجامعة في الجلسة الختامية قد أكد أهمية الندوة وما خرجت به من توصيات ستعمل الجامعة على تنفيذها بإصدار كتاب يضم أدبياتها والعمل على تشجيع الباحثين على إثراء هذه الشخصية و التعريف بدورها في التنوير المعرفي والعلمي على مستوى الوطن والجزيرة العربية.

من شابه أباه فما ظلم .. !!

الشيخ / أنيس الحبيشي

الذين يزعمون انهم يحترمون الإسلام بإظهاره ديناً متخلفاً لايصلح حتى للقرون الأولى بل القرون المتأخرة (!) وينسبون إليه نقائص قبيحة من نتاج افكارهم العقيمة وتفكيرهم البائس ثم يزعمونها أنها هي الدين(!) وينسبون إليه أقوالاً وافعالاً وافكاراً وتقاليد هي من صلب اسباب تخلف المسلمين الذي اضحى علامة لازمة لهم إذا ذُكرت النهضة العلمية وقام قائم التنمية والبناء!، الذين يزعمون كل ذلك فهم انما يستخدمون الدين ولايخدمونه! يجاملون ويدارون وينافقون من اجل الحفاظ على الصدارة الدينية! وأبهة المنابر! ومظاهر القداسة والوجاهة عند عوام السذج والجهلة والمتخلفين!! وعندما خرجت نساء الاخوان في صنعاء في حشود امام مجلس النواب يطالبن السماح بتزويج البنات في سن المهاد - أي إبطال تحديد سن الزواج – ليتمكن ذئاب البشر من افتراس اجساد الصغيرات ويزعمون أن ذلك من الدين!

وما أثار الاندهاش رفعهن المصاحف على الأسنة(!) كإشارة للاحتكام إلى القرآن(!) وهو عين ما فعله البغاة في حرب صفين التي دارت رحاها بين إمام المسلمين الشرعي علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وبين معاوية بن ابي سفيان بن حرب مكراً وخدعة ودجلاً وتمويهاً (!) وهو كذلك عين ما صنعه الخوارج حينما خرجوا على أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) بعد التحكيم وقالوا لا حكم إلا لله(!) فقال علي (رضي الله عنه) قوله الخالد: كلمة حق أريد بها باطل!! واليوم يعيد التاريخ نفسه ليكرر نفس العبرة في سلوك مشابه حيث خرج نساء الاخوان يرفعن المصاحف على الأسنة ضد مشروع تحديد سن الزواج ويزعمن أن ذلك مخالف للإسلام، وضد حكم الله!

وحقاً صدق الذي قال: ما أشبه الليلة بالبارحة! وصدق قول العرب: من شابه أباه فما ظلم (!!).

ان قانون الأحوال الشخصية رقم (20) لعام 92م وتعديلاته (سيئة الصيت) هذه التعديلات التي اجراها نواب الاصلاح نشوة بعد النصر المظفر في حرب صيف 94م اللعينة بفضل ما حصدوه من نفوذ واستحقاقات رفعت مناخيرهم وأطالت سبلة عمائمهم(!) جعلت من هذا القانون أسوأ قانون في العالم الإسلامي ما خلا طالبان التي وافقها القانون في غالبية بنوده المعدلة، تصديقاً لقول القائل: وافق شن طبقة ، وصدقت العرب مرة أخرى: من شابه اباه فما ظلم(!!) فبدلاً من ان كان سن الزواج للفتاة (15 سنة) تم تعديله إلى (لاشيء)»!!« أي يجوز أن يزوجها وليها وهي بنت يوم واحد بل دقيقة واحدة إلى ما لا نهاية له في الصغر (!!) .. ثم تفنن القانون في المادة نفسها (15) حيث يقول: (عقد ولي الصغيرة بها صحيح «!!» ، ولايمكن (بضم الباء وفتح الميم وتشديد الكاف) المعقود له - أي الزوج - من الدخول بها، ولاتزف إليه إلا بعد أن تكون صالحة للوطء).

وهو كلام يجب أن نخجل منه، وعجب لعلماء حزب الاصلاح الذين تفانوا من أجل اقراره ويتفانون اليوم من أجل عدم إلغائه بدون خجل وصدق الذي قال: وكل إناء بالذي فيه ينضح!

بهذا التعديل المخزي اقتحمنا القرن الحادي والعشرين وبهذا المنجز المتهالك سودنا كل ما تحقق من مكاسب بسواد الخزي والتخلف وباسم الدين (!).

إن عدم تمكين المعقود له من الدخول بالصغيرة هو مما تبقى من حياء واضعيه (!) ليحفظوا به قطرة أو أقل منها من ماء الوجه الذي جففته شهوة اصطياد الصغيرات باسم الإسلام! وبالتالي تركت الكرة في ملعب وحوش الرجال الذين كما شاهدنا عند تطبيق هذا القانون السيئ بهذا التعديل المشين قاموا بافتراس الضحايا واحدة تلو الأخرى، دون ان تنبس أفواه القوم (الصالحين) ببنت شفة (!) ودون ان يجد الوحش البشري أي عقوبة رادعة في هذا القانون فتركت الضحايا صرعى يبحثن عن عدالة مفقودة بين دفتي القانون(!) وضمير أهل اللحى والعمائم(!) وجهد قضائي ضائع يبحث في سطور القانون والفتاوى ليجد مزيداً من جلد الضحية وتبرئة الذئب تطبيقاً لحكم الله (!!) بزعمهم!!

ثم إن تخيير القانون للصغيرة إذا بلغت في قبول النكاح أو رده ؟ مغالطة ساقطة تضحك منها الثكلى !! فقد رمى القانون ومشرعوه عرض الحائط بقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : ((الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن، واذنها صمتها)) وهذا من أقوى الأدلة على وجوب تزويج البكر وقت قبول إذنها وهو بعد بلوغها ! وإلا فكيف يتم استئذانها في الصغر حيث لا ولاية لها على نفسها بشيء ثم إن القانون لم يوضح كيف يمكنها أن ترد النكاح؟! انه ليس بالسهولة التي يود ان يصورها مشرعو الافتراس ((الشرعي(!)) للصغيرات !! ان ردها لهذا النكاح إذا بلغت أو لم تبلغ هو بالجعجعة والجرجرة في أروقة المحاكم تستجدي فيها العدالة بإنصافها وقبول ردها لنكاح فرضه عليها أبوها وأنصاره من ذئاب البشر !! فهل من العدالة بمكان أن يكون القيد على الصغيرة حكماً ملزماً بسهولة ؟! وأن يكون حل هذا القيد عبر اجراءات التقاضي التي ربما تنصفها بعد وقت طويل ؟! وربما لا تنصفها فترجع من حملها بخفي حنين !!؟! ثم نقول : ان هذا من تمام عدل الإسلام !! اللهم لطفك !! .

وإذا كان دعاة الدولة الدينية صادقين فيما يذهبون إليه من ان الإسلام لم يحدد سن تزويج البنات وانه يصح تزويجهن في أي سن؟ فالأمر عندنا ليس كذلك، فأمور كثيرة تركها الإسلام والشرع الحكيم لظروف تبدل الاحوال وتغير ظروف الزمان ليسير التشريع مع مصالح الأمة التي نزل ليكرمها ويحافظ عليها لا ليهينها، وبالتالي فإن نظام الرقيق، والاتجار بالعبيد والجواري، ونصب الأسواق (المشروعة) لبيع الجواري والموالي أمر تركه الإسلام ولم يحرمه، ولم يمنعه، لأن المنع والتحريم كان مستحيلاً في ظروف وأزمنة تختلف تماماً عن ظروفنا وزماننا كما لايخفى ! فعلى دعاة الدولة الدينية وعلماء الإصلاح ان يطالبوا بالغاء حظر بيع وشراء العبيد! وليحتجوا بكل بجاحة بقول الله تعالى: (وأحلّ الله البيع وحرم الربا) وبحجة أن كل علماء الإسلام ومن يسمونهم بعلماء السلف بل وحتى علماء الخلف منهم المرحوم بن باز، والمرحوم بن عثيمين ، والمرحوم الألباني والمرحوم مقبل الوادعي ، والمرحوم عبدالرحمن السعدي ، والشيخ ربيع المدخلي، وكثير من علماء اليمن لايزالون على قيد الحياة يقولون بتحريم وتجريم وكفر أي قانون يمنع الاتجار بالرقيق(!) بحجة أن ذلك مخالف لشرع الله (!) وأنه لو كان حقاً لما سبقوا الإسلام إليه (!) هكذا يفكرون تعالى الله وعلا الإسلام فوق قولهم علوا كثيراً ثم أن عليهم جميعاً ان يحشدوا الجماهير وينظموا الحملات والمسيرات واللافتات والمنشورات ليطالبوا الدولة بالغاء قانون حظر الاتجار بالرقيق الذي اصدرته الحكومة في الجمهورية العربية اليمنية في 24/ نوفمبر / 1962م أي بعد الثورة بشهرين والسماح بشراء الجواري الحسناوات الجميلات واستيرادهن والتشجيع على اسرهن وسبيهن وعرضهن في معارض الهايبر ماركت العظمى ! ومعارض السيتي سانتر الضخمة! وسيشهدون إقبالاً وارباحاً وأموالاً لم يحلموا بمثلها منذ عقود! وكله باسم الدين!

إن دين الإسلام عظيم يا سادة! ليس بعظم لحاكم(!) ولابعظم عمائمكم (!) ولا بعظم مراجعكم الدينية (!) وانما بعظم وصفاء ونقاء وشفافية قيمة ومثله العليا التي جمعت كل محاسن الانسانية والمتميزة بالقدرة على اختزالها في دين الإسلام العظيم ليحيا به كل منتسبيه ومعتنقيه بكل شرف وكرامة إلى يوم يرث الله الأرض ومن عليها!

وهذا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أسقط نصيب المؤلفة قلوبهم الثابت لهم في القرآن بعد أن قوي الاسلام (!) ورغم احتجاج المتضررين أصر على رأيه ! وألغى حد السرقة في عام الرمادة سنة 18 هـ الثابت في القرآن الكريم ! وواجه اعتراضاً لم يلتفت إليه ! وأوقف إقطاع الأراضي المفتوحة على الفاتحين لما رأى أن ذلك سيؤدي إلى إضعاف الإسلام في البلاد المفتوحة وسينفع في غنى الإغنياء من الصحابة والفاتحين ! وأشياء كثيرة تؤكد أن مصلحة المسلمين فوق كل اجتهاد قديم لم يعد نافعاً ولا مجدياً التمسك به ! ولم يعد يدافع عنه إلا قوى وظروف تجاوزها الزمن وحق لها أن تزاح حتى ينفتح المسلمون على آفاق جديدة يتطلعون إليها ما تعاقب الليل والنهار.

وآخر كلامي إلى مجلس النواب الموقر! ان هذا التباطؤ والمشي على البطون في اقرار تعديل سن زواج البنت قد اصابنا بالخيبة ورمى آمالنا بفيروس اليأس! .. تُرى كيف لو كنتم مجلس نواب دولة عظمى؟! وبصدد قانون علمي ومعقد أسألوا أنفسكم كم ستمكثون حتى تتفقوا على اقراره؟! بعد الذي رأيناه من تقاعسكم وعجزكم لا بل وصبر قيادتكم السياسية على هذا المُطل المبين!! ألا قاتل الله التخلف! والجهل! قاتل الله عشق الادمان على الاقامة في كهوف القرون الأولى! قاتل الله الدعوات إلى معاداة العلم والتقدم والنهضة باسم الدين! وباسم الله ولا وألف لا للدولة الدينية من هذا الطراز الجديد!!!!

مكافحة الفساد تهدد بنشر أسماء المتخلفين عن تقديم إقراراتهم المالية في الصحف

صنعاء/ مصطفى الحسام:

هددت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بنشر أسماء المتخلفين عن تقديم إقرارات الذمة المالية في الصحف.

وقال عضو الهيئة رئيس قطاع الذمة المالية محمد المطري: إن الهيئة تقوم حاليا بفرز المتأخرين عن تقديم إقراراتهم المالية بعد أن كانت الهيئة قد وجهت رسائل وإنذارات لنحو 1500 من المتأخرين والمشمولين بقانون الذمة المالية.

و اثنى المطري على استجابة عددا من الجهات للرسائل التي وجهتها الهيئة في وقت سابق وتقديم عدد من المشمولين لإقراراتهم المالية، إلا انه طالب وزارة الإدارة المحلية بالتجاوب الايجابي مع هيئة مكافحة الفساد، مشيرا إلى أن الإدارة المحلية لم تتعاون بالشكل المطلوب مع الهيئة رغم إرسال العديد من الرسائل إليها.

وأكد محمد المطري أن الهيئة ستعمل على فرز الأسماء المتأخرة وتمنحهم فرصة أخيرة قبل نشر أسمائهم في الصحف، لافتا إلى أن الهيئة تسلمت حتى الآن نحو 12 ألفاً و600 إقرار من المشمولين بالقانون من إجمالي 16 ألفاً تستهدفهم الهيئة خلال المرحلة الأولى .

وكانت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قد أمهلت في وقت سابق 337 من كبار المسؤولين في المحافظات والمديريات مدة أسبوعين لتقديم إقراراتهم بالذمة المالية وفقا لأحكام القانون .

يذكر أن المادة 24 من قانون الإقرار بالذمة المالية تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة أشهر كل من تخلف دون عذر مشروع أو امتنع عن تقديم الإقرارات الخاصة بالذمة المالية بعد إبلاغه بذلك وفقا لأحكام القانون، وفي حال التكرار تكون العقوبة الفصل من الوظيفة وبما لا يخالف القوانين النافذة».

استهدفت "45" مشاركاً من أربع محافظات

ورشة عمل تعريفية لبرنامج "KAB" التدريبي

عدن/ دفاع صالح:

تصوير/ عبد الواحد سيف:

ناقش المشاركون في ورشة العمل التعريفية الأولى لبرنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» التي نظمتها يوم أمس وكالة تنمية المنشآت الصغيرة التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية، عدداً من الموضوعات المتعلقة بمشاريع المنشآت الصغيرة والأصغر ومكونات برنامج «KAB» وكيفية إعداد خطة لعمل المشاريع.

وتناولت الورشة التي حضرها «45» مشاركاً ومشاركة يمثلون وكالة تنمية المنشآت الصغيرة وممثلون عن الجهات التعليمية والتدريبية المختلفة في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع - عرضاً تقديمياً وتعريفياً عن كل من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة وبرنامج «طموحي» وبرنامج تعرف إلى عالم الأعمال «KAB» ومن ثم مناقشة كيفية إدخال البرنامج كدورات تدريبية تستهدف الشباب.

وكان الأخ/ نصار عرهب - ضابط مشاريع في الوكالة قد قدم شرحاً تفصيلياً لبرنامج «KAB" وأهدافه ومكوناته، حيث أوضح أن البرنامج يهدف إلى تطوير المهارات الريادية لدى الشباب وإعدادهم للعمل بشكل منتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المعرفة والخبرة اللازمة للبدء بمشروع ناجح وتسهيل الانتقال من المرحلة التعليمية إلى المرحلة المهنية.

فيما قدمت الأخت/ رنا محمد أنور - مساعد ضابط مشروع في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة لمحة تعريفية لرسالة الوكالة أشارت إلى أنها تهدف إلى تنوع المشاريع الصغيرة وتنمية المبادرات في السوق كالتدريب والاستشارات ودعم الثقافة الريادية.

يذكر أن هذه الورشة تأتي ضمن فعاليات برنامج «طموحي» المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية «USAID »الذي يستهدف قطاع الشباب وقطاع المنشآت الصغيرة بتأهيلهم ورفع قدراتهم التنافسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

■ ورشة العمل التعريفية الأولى لبرنامج «تعرف إلى عالم الأعمال»